

بيان صحفي

ارفضوا الميزانية الاستعمارية التي تضغط علينا وعلى قواتنا المسلحة لحماية الدائنين الأجانب والمحليين ورؤوس أموالهم

أثبت الكشف عن الميزانية بشأن الضرائب والتخفيضات المخاوف المتزايدة من الأثر الكبير على حياة المسلمين في باكستان الذين عانوا طويلاً. وبعد الاتفاق الذي حصل على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي (IMF)، أعلن وزير الإيرادات حماد أزر، في 11 من حزيران/يونيو 2019، عن ميزانية تسحق الاقتصاد الباكستاني بفرض ضغوط كبيرة لتقليص التمويل عن القوات المسلحة الباكستانية، مع ضمان قيام باكستان بالضغط على نفسها من أجل سداد الديون القائمة على الربا. وفي الوقت الذي تباطأ فيه الاقتصاد بسبب الآثار الخانقة للضرائب الثقيلة، فإن مجلس الإيرادات الفيدرالي (FBR) لديه هدف ضريبي قدره 5500 مليار روبية لعام 2020-2019، وهو ما يمثل زيادة هائلة بنسبة 35٪ في جمع الضرائب. وفي الوقت الذي زادت فيه الدولة الهندوسية من عدائها في ظل مودي، يتم الاحتفاظ بميزانية الدفاع ثابتة عند حد 1150 مليار روبية، على الرغم من التضخم الكبير نتيجة سعر صرف الروبية، وهو ما يعني خفصاً في ميزانية الدفاع، وبالتالي، فإن النظام يضغط على الناس وعلى قواتهم المسلحة، ويظل البلد ينزف بحوالي 3000 مليار روبية لدفع الزيادات الربوية على الديون، على الرغم من أن الربا مدعاة لإعلان الله عز وجل الحرب على آكله وموكله، ويتم الضغط على أهل باكستان لضمان موافقة صندوق النقد الدولي على الإفراج عن المزيد من القروض القائمة على الربا.

أيها المسلمون في باكستان!

هل بقي شيء مخفي أو ظاهر لمعرفة أنه لا يوجد أمل في النظام الاقتصادي الاستعماري الحالي؟! ألم يحن الوقت لإنهاء الحلقة المفرغة لتدمير الاقتصاد الباكستاني، من خلال استعادة الحكم بما أنزل الله عز وجل؟ إن الخلافة على منهاج النبوة هي التي ستوقف الضرائب الرأسمالية القمعية، مثل ضريبة المبيعات، التي لا تستثني حتى الفقراء والمساكين، على الرغم من أنهم ممن تجب عليهم الزكاة. إن الخلافة هي التي ستضمن جني الإيرادات من الأغنياء، من خلال الزكاة على عروض التجارة، ومن الخراج على الأراضي الزراعية. وحتى لا يتم إهمال الحاجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإنفاق العسكري، فإن الخلافة ستضمن جني إيرادات وفيرة للدولة من خلال هيمنتها على الصناعات الثقيلة، ومن خلال نظام الشركات التي وردت في سنة رسول الله ﷺ من مثل شركات المضاربة والعنان، التي تحد بشكل طبيعي من حجم رأس المال المتاح للقطاع الخاص. إن الخلافة هي التي ستضمن إنفاق العائدات المتولدة من قطاع الطاقة والمعادن على جميع الناس، بدلاً من الاستفادة منها من عدد قليل من المستثمرين من خلال خصخصتها، فقد أوجب الشرع أن تكون من الملكية العامة. كما أن الخلافة هي التي سترفض أخذ الديون القائمة على الربا، سواء على شكل قروض أجنبية أم سندات خزانة محلية. لذلك فإنه من أجل الفوز في هذه الحياة الدنيا وفي الحياة الآخرة، فإنه يجب على المسلمين السعي جاهدين لإقامة الخلافة على منهاج النبوة! قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان